المجلس الأعلى للقضاء

SUPREME JUDICIAL COUNCIL

التقرير السنوي للعام القضائي
2019 - 2018

إعداد: الأمانة العامة – المجلس الأعلى للقضاء

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
عاهل البلاد المفدى

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس مجلس الوزراء الموقر

إن مرحلة العمل المقبلة، بآمالها وتطلعاتها، تستدعي منا جميعًا حماية أركان دولة القانون وإرساء سيادته، بالاستمرار في الارتقاء بقطاع العدالة بمؤسساته، وخدماته، وإجراءاته لحماية مصالح المتقاضين، فضلًا عن مواصلة الجهود في تطوير التشريعات التي تعزز حقوق المواطنين. ونشير هنا، بشكل خاص، إلى القانون الصادر بشأن العقوبات والتدابير البديلة التي يجوز للقاضي أن يأمر بها بدلًا من العقوبة الأصلية، ونوجه إلى ضرورة تعاون الجهات المعنية كافة، بتطبيق نصوصه المرسخة للاستقرار المجتمعي، والهادفة إلى مراعاة ظروف المحكومين بمنحهم سبل استئناف دورهم الإيجابي في المجتمع. وأتوجه هنا بالشكر الجزيل للسلطة القضائية والقائمين عليها على جهودهم المباركة والحثيثة لترسيخ أركان العدالة وحفظ الحقوق والحريات.

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه

المحتويات

الرؤية والرسالة	6
نحو استشراف المستقبل	7
اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء	8
مؤشرات العمل القضائي	9
تشكيل المحاكم الجديد و مؤشرات أداء المحاكم	10
مشروع قضاة المستقبل	20
المشاريع التي تم تنفيذها في المنظومة القضائية	21
التوسع في إدارة المحاكم الكترونيًا	22
تطبيقات نظام إدارة الدعوى	23
نتائج أعمال التفتيش والإشراف القضائيين	24
مكتب خدمات المتقاضين	25

الرؤية

التميز في تطبيق سيادة القانون باستقلالية وعدالة تعزز ثقة المجتمع في كفاءة ونزاهة السلطة القضائية.

الرسالة

الحفاظ على الحقوق والحريات والممتلكات العامة والخاصة بمقتضى الدستور والقانون من خلال سلطة قضائية مستقلة كفؤة وفعالة في إطار التعاون والتكامل مع سلطات الدولة.

نحو استشراف المستقبل

أخذ موضوع التطوير القضائي والعدلي موقعًا أساسيًّا ومتقدمًا في المشروع التحديثي الشامل لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة - عاهل البلاد المفدى، ليؤسس ذلك لانطلاق مرحلة تاريخية جديدة في مسيرة التطور للمنظومة العدلية والقضائية.

وحرصًا على ضمان استدامة التطوير والعمل على استشراف المستقبل، بدأ المجلس الأعلى للقضاء العمل على إعداد استراتيجية السلطة القضائية 2020 - 2025، للاستمرار في الارتقاء بقطاع العدالة بمؤسساته، وخدماته، وإجراءاته لحماية مصالح المتقاضين وترسيخ أركان العدالة وحفظ الحقوق والحريات.

وفي هذا الإطار، أطلق المجلس مناقشات مفتوحة مع العديد من الشركاء، وفي مقدمتهم السادة المحامون، والقطاعات الأساسية كالبنوك والمصرفيين والعقاريين وشركات التأمين، بهدف تحديد أولويات التطوير، بما يساعد على بلورة مبادرات نوعية تستجيب للمتطلبات الملحة، انطلاقًا من البناء على ما تحقق من خلال تنفيذ مبادرات الاستراتيجية القضائية السابقة 2020، والرامية إلى تكريس مبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة التي ترتكز عليها الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030، وفق المسيرة التنموية الشاملة لجلالة الملك المفدى.

ومن خلال ذلك، تركز استراتيجية المجلس في استمرار تنفيذ مشروعات التحول الإلكتروني بهدف حوسبة عمل المحاكم وإدارتها بشكل إلكتروني مع إمكانية التواصل عن البعد، وكذلك بحث فرص التعاون مع القطاع الخاص، بما يسهم في زيادة القدرة على استيعاب المتطلبات المتزايدة وتطوير الأداء ورفع مستوى فاعليته.

وينطلق المجلس في ذلك نحو الهدف الأسمى المتمثل في تكريس ضمانات المحاكمة العادلة، من خلال تطوير كفاءة الأداء القضائي، وتعزيز فاعلية الإجراءات وتيسيرها أمام المتقاضين، وكذلك العمل المتواصل على دعم سرعة الفصل في الدعاوى مع مراعاة تحقق متطلبات العدالة.

جلالة الملك يستقبل أعضاء المجلس الأعلى للقضاء

اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء

- الإشراف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة لها واتخاذ ما يلزم من أجل ذلك.
- اقتراح تعيين وترقية القضاة وأعضاء النيابة العامة وكل ما يتعلق بشأنهم.
- إبداء الرأي في مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة.
- جميع المسائل المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2002 بإصدار قانون السلطة القضائية وتعديلاته.

> يجتمع أعضاء المجلس الأعلى للقضاء أربع مرات سنويًا على الأقل بصفة منتظمة وكلما اقتضت الحاجة إلى ذلك، ويكون صحيحا بحضور أغلبية أعضائه، وتكون مداولاته سرية، وتصدر قراراته وتوصياته بأغلبية الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس

مؤشرات العمل القضائي

حققت مملكة البحرين مركزًا متقدمًا في المؤشر الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في مجال إنفاذ العقود والذي يقيّم مدى فعالية الإجراءات القضائية حيث تقدمت المملكة 69 رتبة لتصبح في الترتيب الـ59 على مستوى العالم والرابعة على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتحقق بذلك أكبر معدل تقدم سنوي في هذا المجال على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما حققت المملكة تقدم 33 مرتبة في مؤشر إعادة التنظيم والإفلاس لتصبح في المرتبة 60 عالميًا و 2 إقليميًا.

ويأتي هذا على مستوى المؤشر الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال لتكون مملكة البحرين ضمن العشر الدول الأكثر تحسناً في هذا المؤشر من أصل 190 دولة، إذ أشاد البنك الدولي بالمبادرات التي قامت بها المملكة في هذا المجال كإنشاء محكمة تجارية متخصصة وتحديد الحد الأقصى للفترات الزمنية لأهم مراحل الدعوى، إضافة إلى إتاحة خدمات إلكترونية جديدة أهمها التبليغ الإلكتروني عبر الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني.

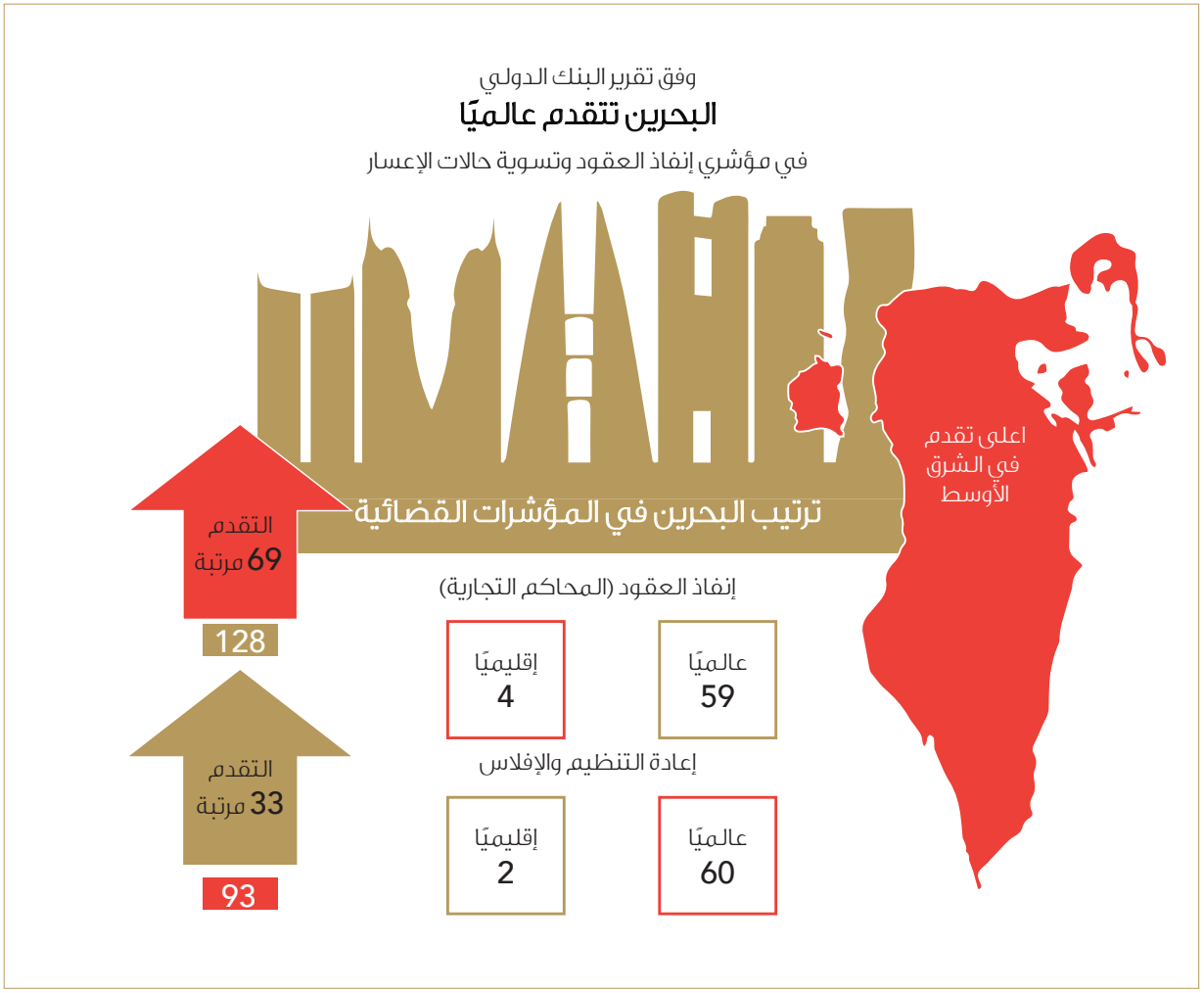

تشكيل المحاكم الجديد ومؤشرات أداء المحاكم

مؤشرات أداء الأداء العامة:

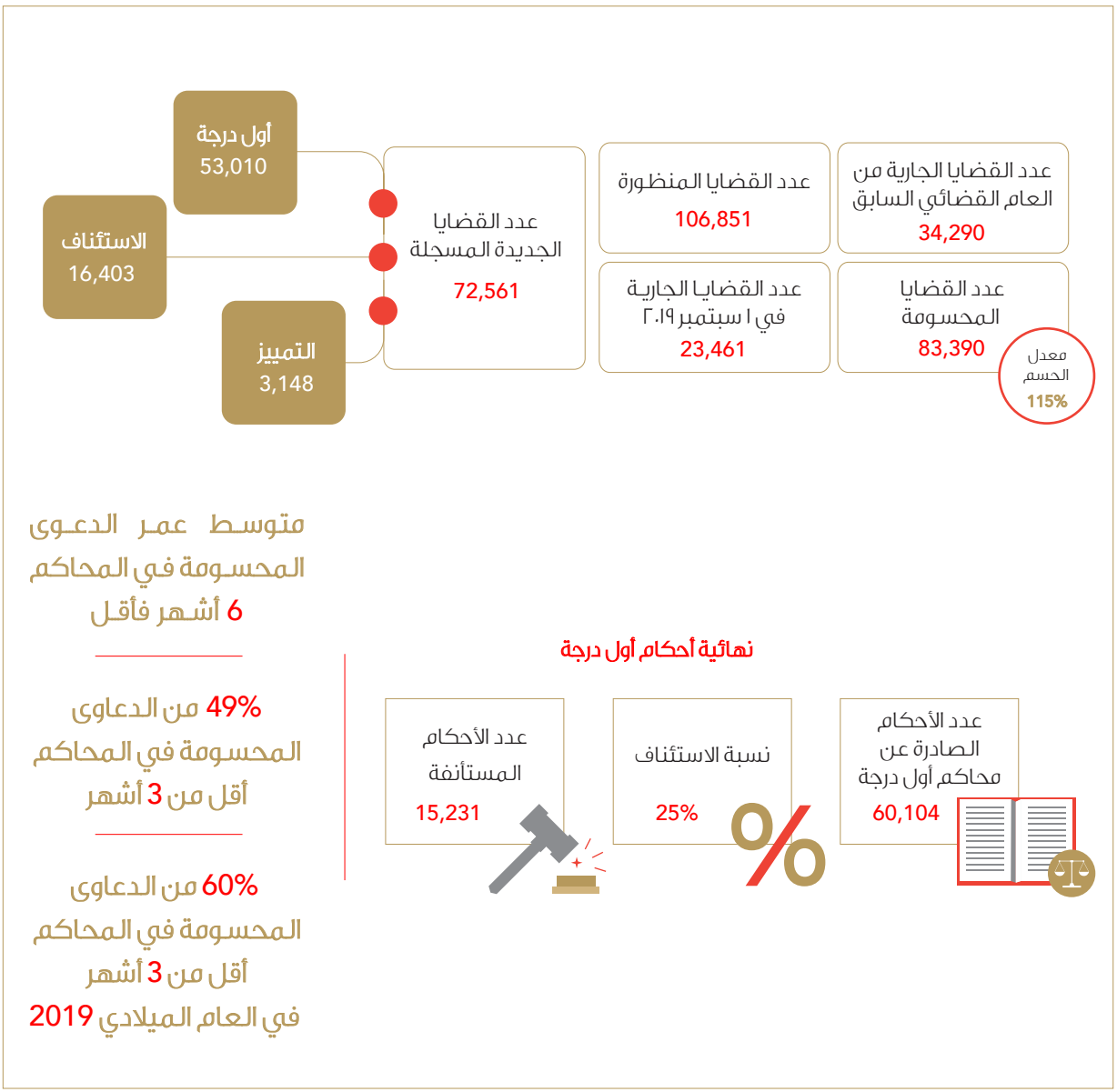

أولاً: المحاكم التمييز:

تختص بالنظر في الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم العليا والمحاكم الكبرى الاستئنافية في الدعاوى المدنية والجنائية والشرعية.

الطعون التجارية	الطعون الجنائية	الطعون المدنية	الطعون العمالية	الطعون الشرعية	فحص الطعون
1	1	1	1	1	1

مؤشرات أداء المحاكم التمييز:

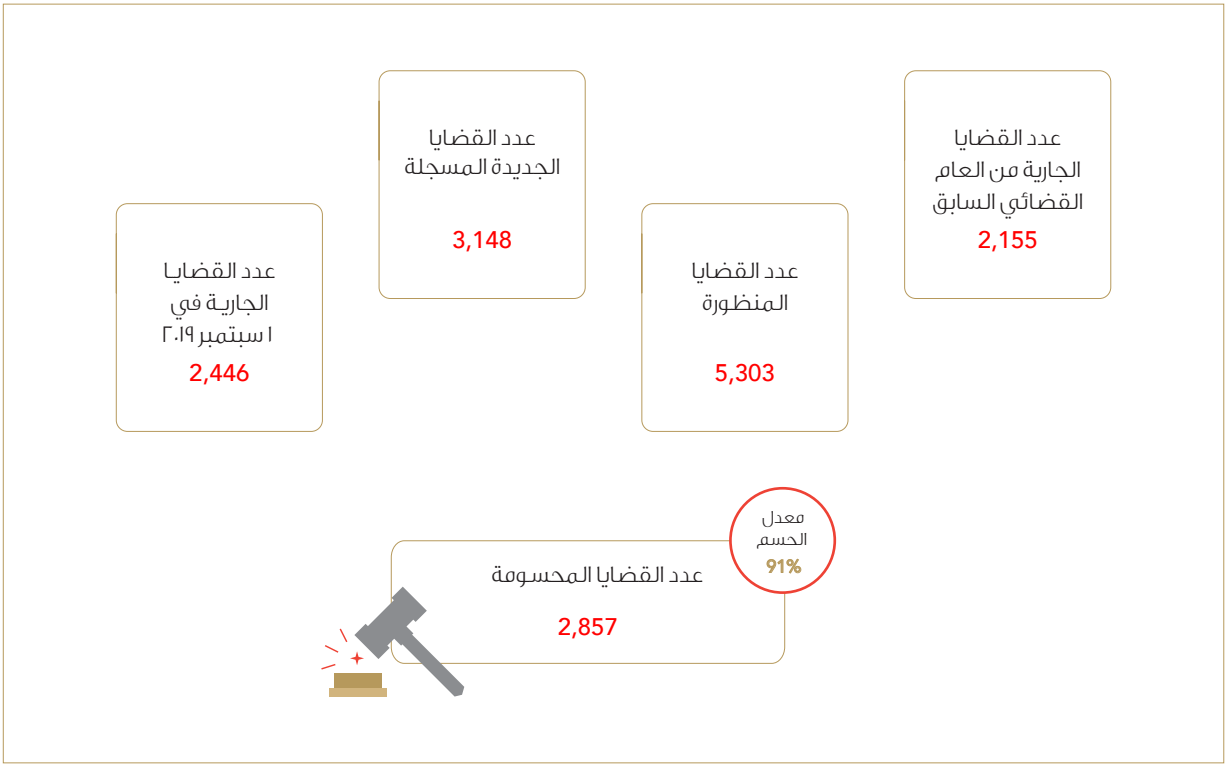

ثانيًا: المحاكم المدنية:

تختص بالنظر في الدعاوى الادارية المدنية بأنواعها كافة مثل الدعاوى العقارية، تنفيذ الأحكام الأجنبية، الأحوال الشخصية لغير المسلمين و نظر الدعاوى الإدارية بين الأشخاص والوزارات والجهات الحكومية

الصغرى المدنية	الكبرى المدنية	الكبرى الإدارية	الاستئناف الكبرى المدنية	الاستئناف العليا المدنية	التمييز المدنية	التنفيذ المدنية
3	4	1	2	2	2	4

مؤشرات أداء المحاكم المدنية:

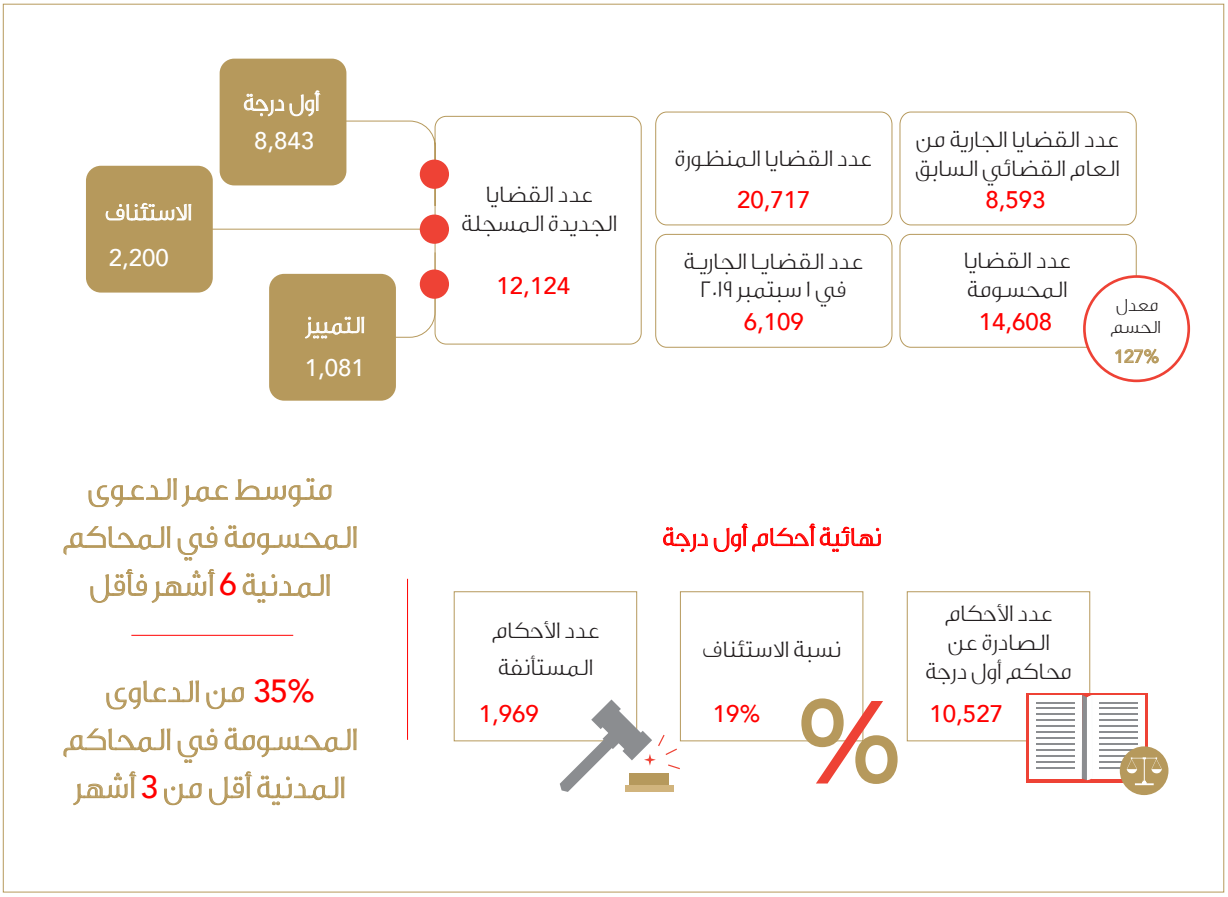

ثالثًا: المحاكم الجنائية:

تختص في النظر دعاوى الجنح والجنايات.

الصغرى الجنائية	الكبرى الجنائية	الاستئناف الكبرى الجنائية	الاستئناف العليا الجنائية	التمييز الجنائي
8	2	2	2	1

مؤشرات أداء المحاكم الجنائية:

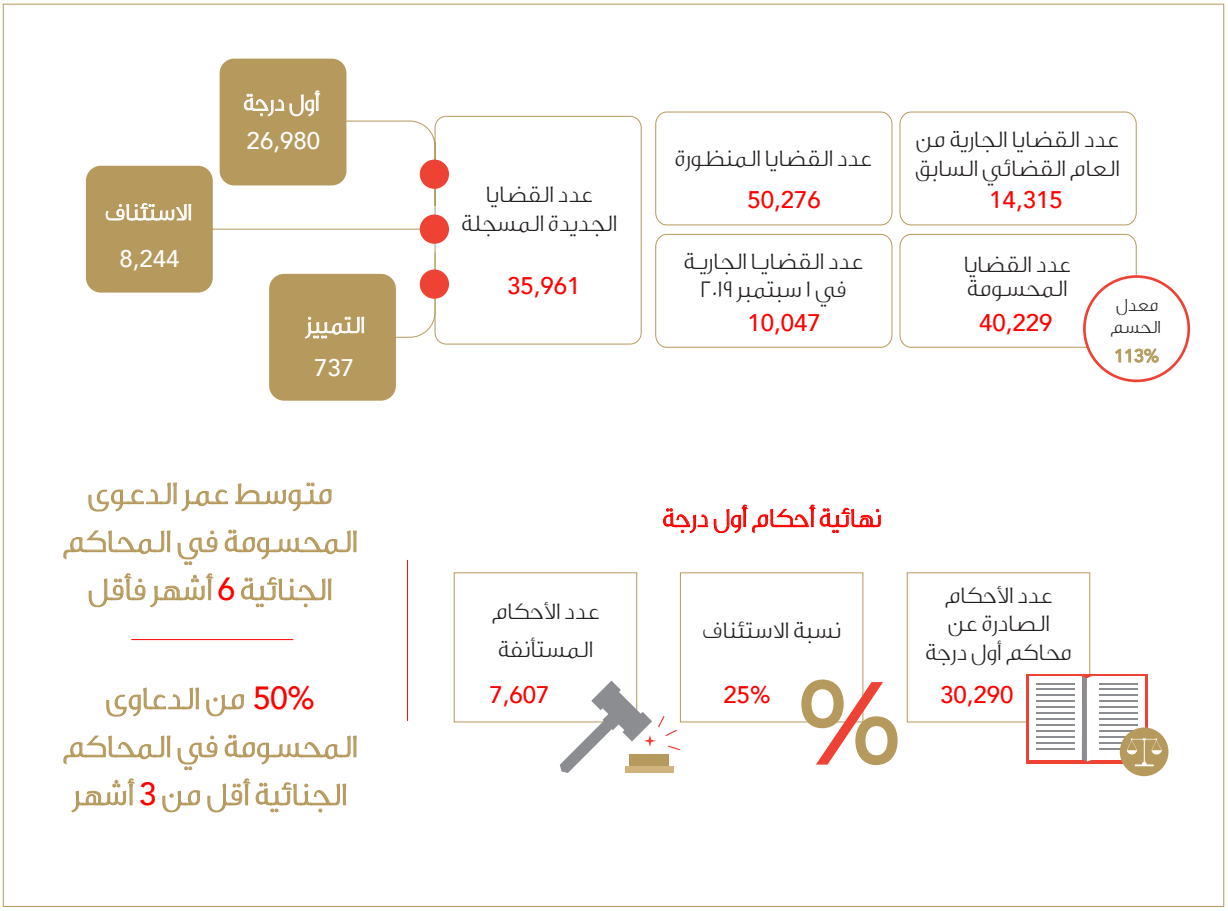

رابعًا: المحاكم الشرعية:

تختص في الدعاوى الشرعية مثل: الطلاق، النفقة، حضانة الأبناء، الخلع، إثبات النسب.

الصغرى الشرعية	الكبرى الشرعية بصفتها الاستئنافية	الاستئناف العلياالشرعية	التمييز الشرعي	التنفيذ الشرعي
5	4	2	1	1

مؤشرات أداء المحاكم الشرعية:

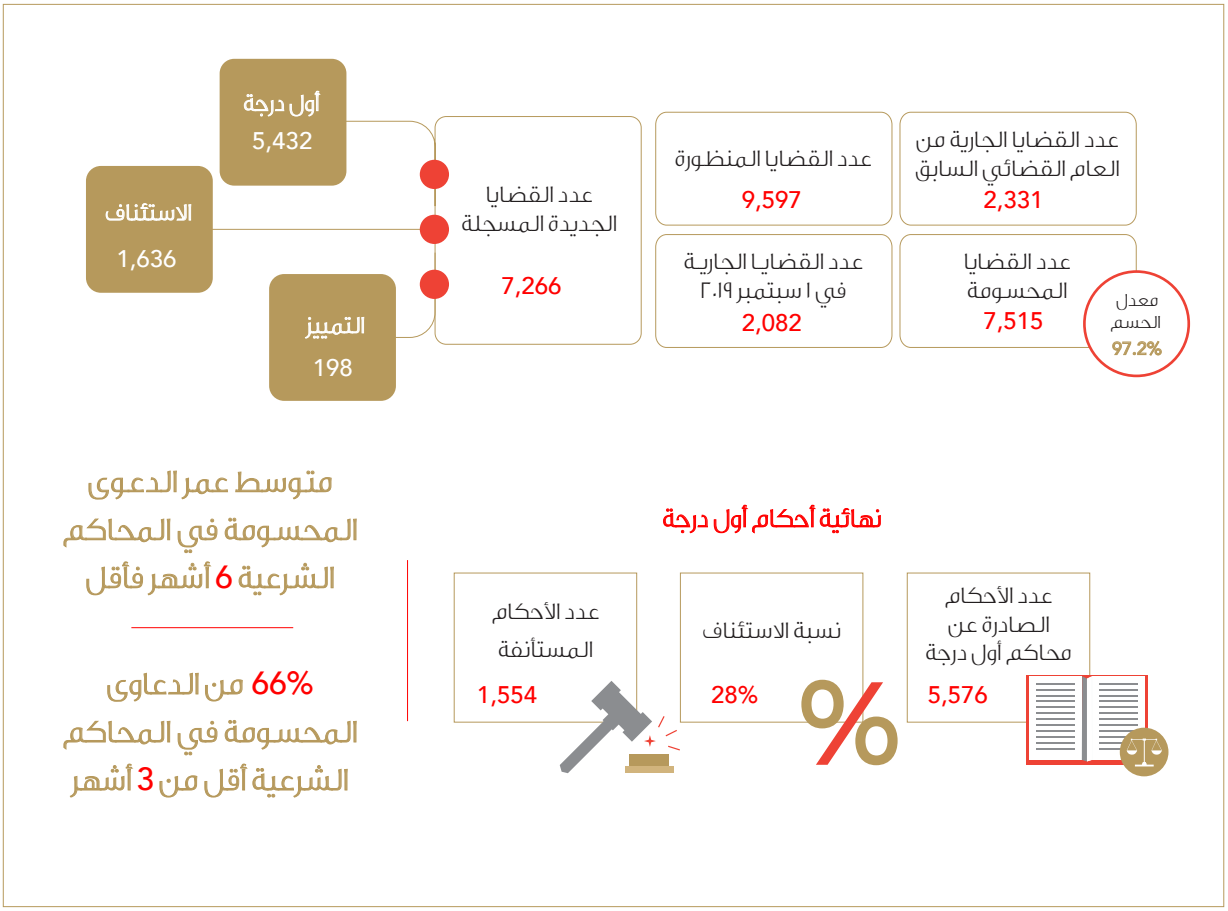

خامسًا: المحاكم المستعجلة:

تختص بالنظر في جميع الدعاوى المستعجلة، التي يكون اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بصفة مؤقته مع عدم المساس بأصل الحق، كما يحق لقاضي الأمور المستعجلة بناء على طلب أحد الخصوم توقيع أحد الإجراءات التحفظية التي من شأنها الحفاظ على سير العدالة مثل: (المنع من السفر، الحراسة القضائية، الحجز على الأموال وإثبات حال).

المستعجلة	الاستئناف الكبرى المدنية	التمييز	التنفيذ المستعجل
1	1	1	1

مؤشرات أداء المحاكم المستعجلة:

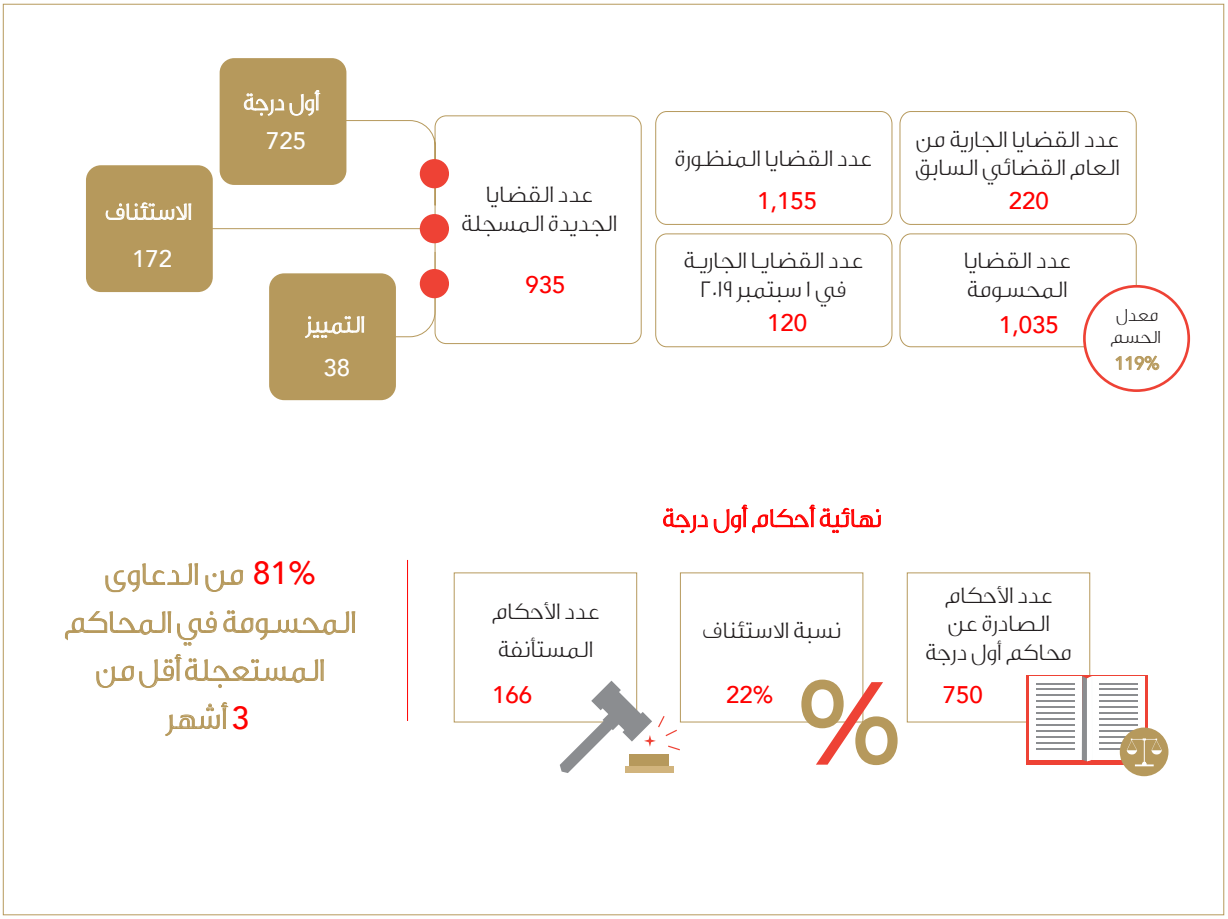

سادسًا: المحاكم التجارية:

تختص بالدعاوى التي يكون طرفاها من الشركات التجارية وأحد طرفيها من الشركات الأجنبية، أو أحد طرفيها شركة تأمين أو بنكًا تجاريًا أو مؤسسة أو شركة مالية أو مصرفية مرخَّصًا لها بموجب أحكام قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006 وتعديلاته، عدا الدعاوى التي تُرفع من المضرور وِفقًا لأحكام المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 1987 في شأن التأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات و يشمل اختصاصها كذلك الدعاوى المتعلقة بإعادة التنظيم والإفلاس، المتعلقة بحل وتصفية الشركات التجارية، وكذلك المتعلقة بالعقود التجارية بين الشركات التجارية بشأن بيع وتوريد البضائع، والأسهم والسندات وغيرهما من الأوراق المالية، والأوراق التجارية، والعلامات والوكالات التجارية وحقوق المِلكية الفكرية، والتحكيم أو الوساطة في العقود التجارية، وعقود النقل والمنازعات البحرية والجوية، وأيضًا الدعاوى المتعلقة بتعثُّر أو توقُّف مشروع البيع على الخريطة طِبقًا لأحكام المادة (33) من قانون تنظيم القطاع العقاري، الصادر بالقانون رقم (27) لسنة 2017.

الصغرى التجارية	الكبرى التجارية	غرفة البحرين لتسوية المنازعات	الاستئناف الكبرى التجارية	الاستئناف العليا التجارية	التمييز التجارية	التنفيذ التجارية
3	4	1	1	2	1	1

مؤشرات أداء المحاكم التجارية:

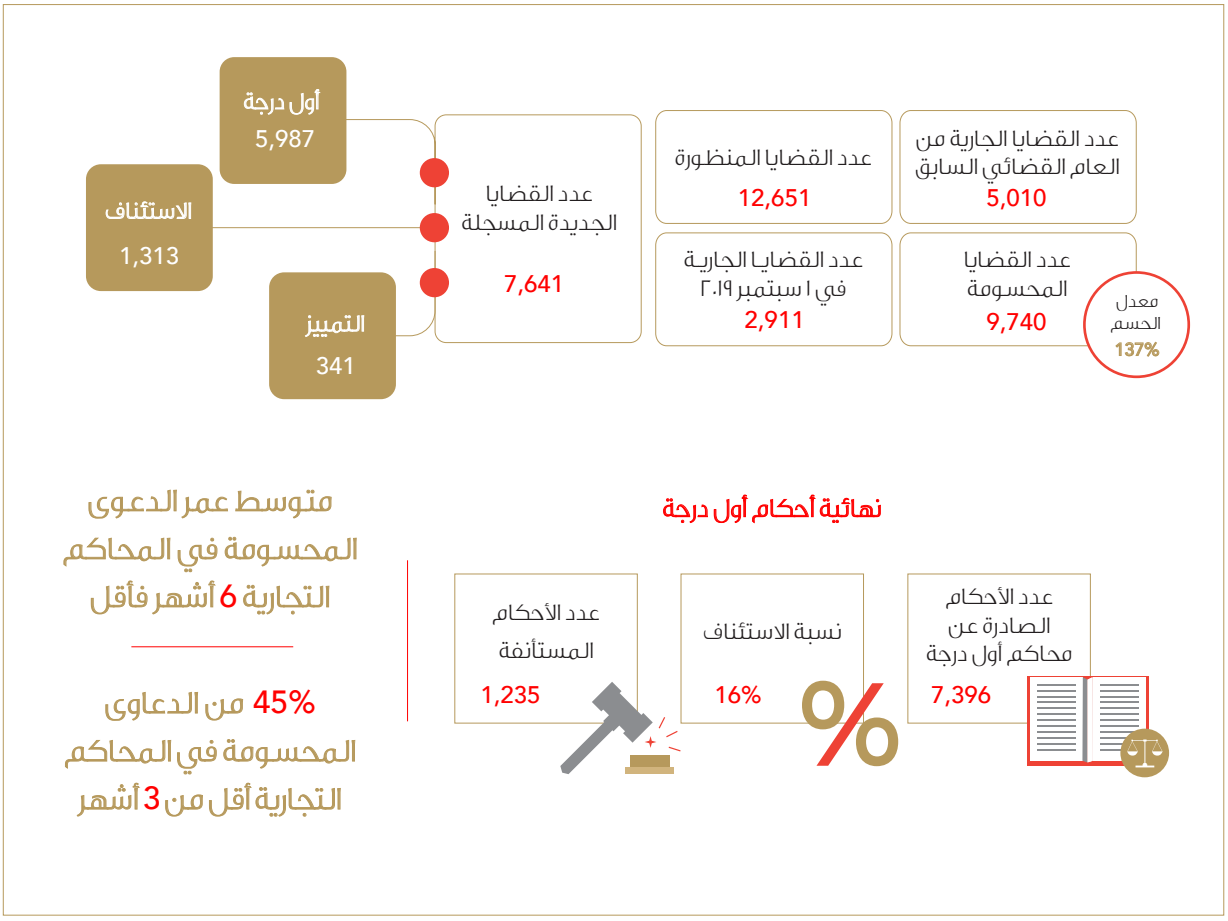

سابعًا: لجنة المنازعات الإيجارية:

تختص بالدعاوى المتعلقة بالإيجار مثل الإخلاء والطرد والمطالبة بالأجرة والتعويض عن ضرر في المأجور.

لجنة المنازعات الإيجارية	استئناف الكبرى المدنية	تنفيذ أحكام لجنة المنازعات الإيجارية
2	1	1

مؤشرات أداء المنازعات الإيجارية:

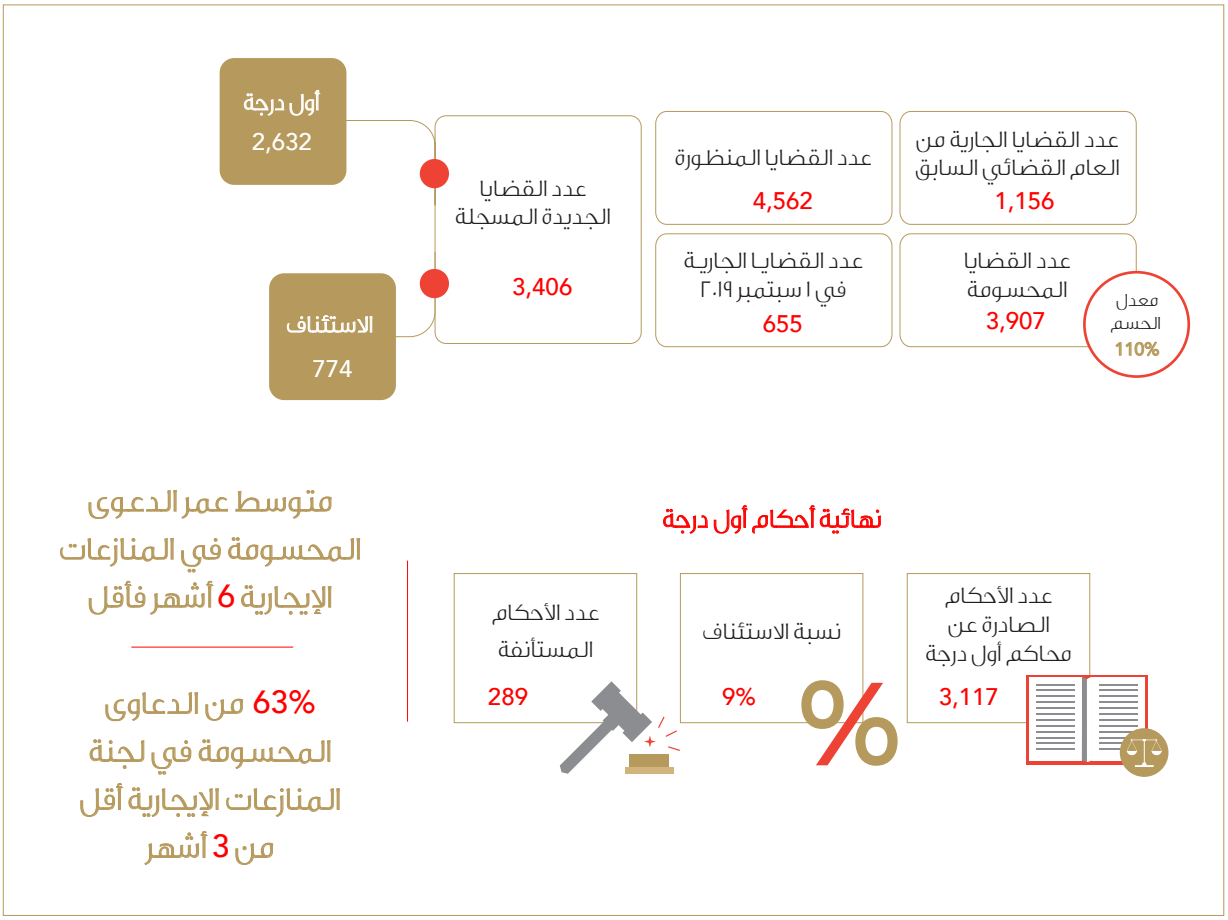

ثامنًا: المحاكم العمالية:

تختص في الدعاوى المتعلقة بالمنازعات العمالية في القطاع الخاص، باستثناء خدم المنازل، حراس المنازل، المربيات، السائقين، المزارعين، الطباخين ومن في حكمهم.

إدارة الدعوى العمالية	الكبرى العمالية	التمييز العمالية	التنفيذ العمالية
3	2	1	1

مؤشرات أداء المحاكم العمالية:

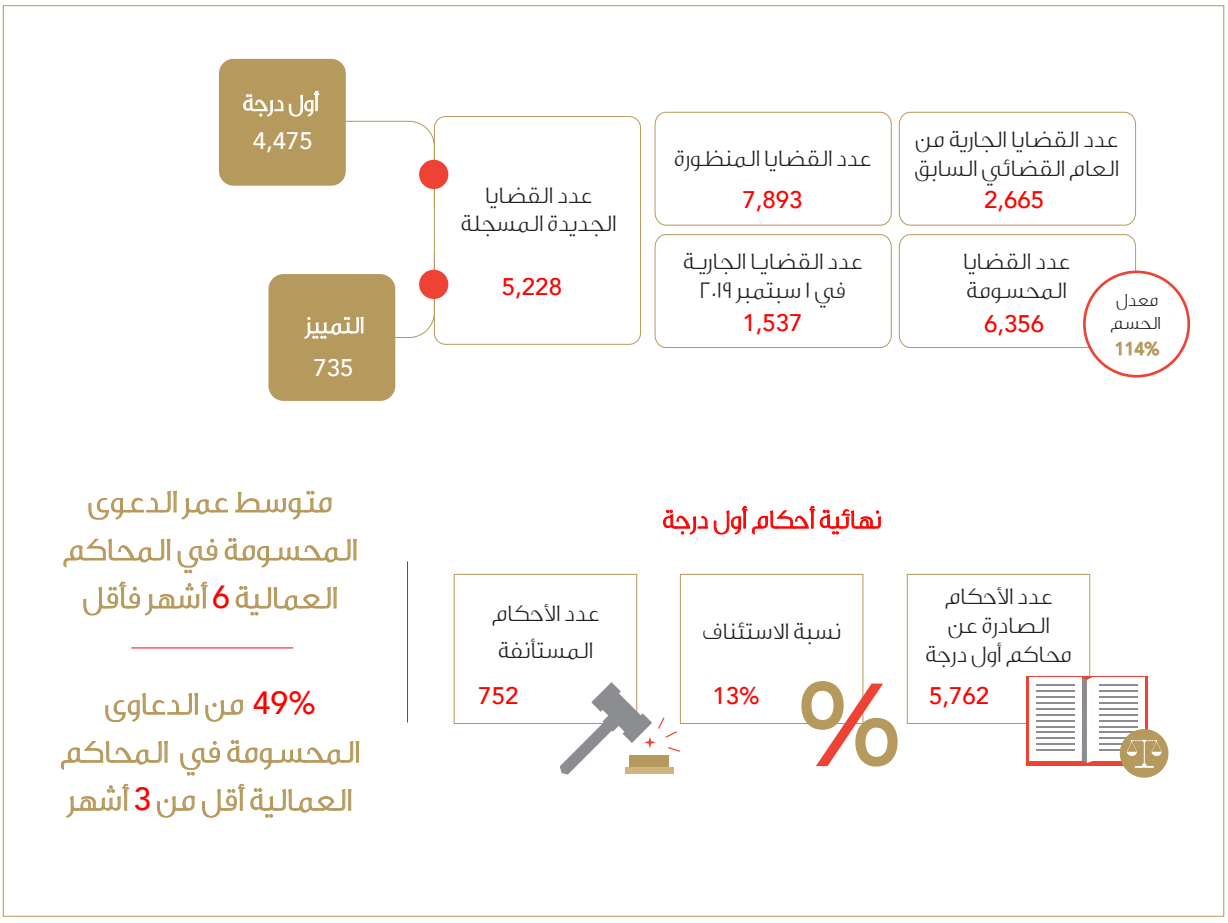

تاسعًا: محاكم التنفيذ:

تختص في تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم المدنية والمحاكم الشرعية والسندات التنفيذية.

الشرعية	العمالية	التجارية	العقارية	الإيجارية	المالية
1	1	1	1	1	3

مؤشرات أداء محاكم التنفيذ:

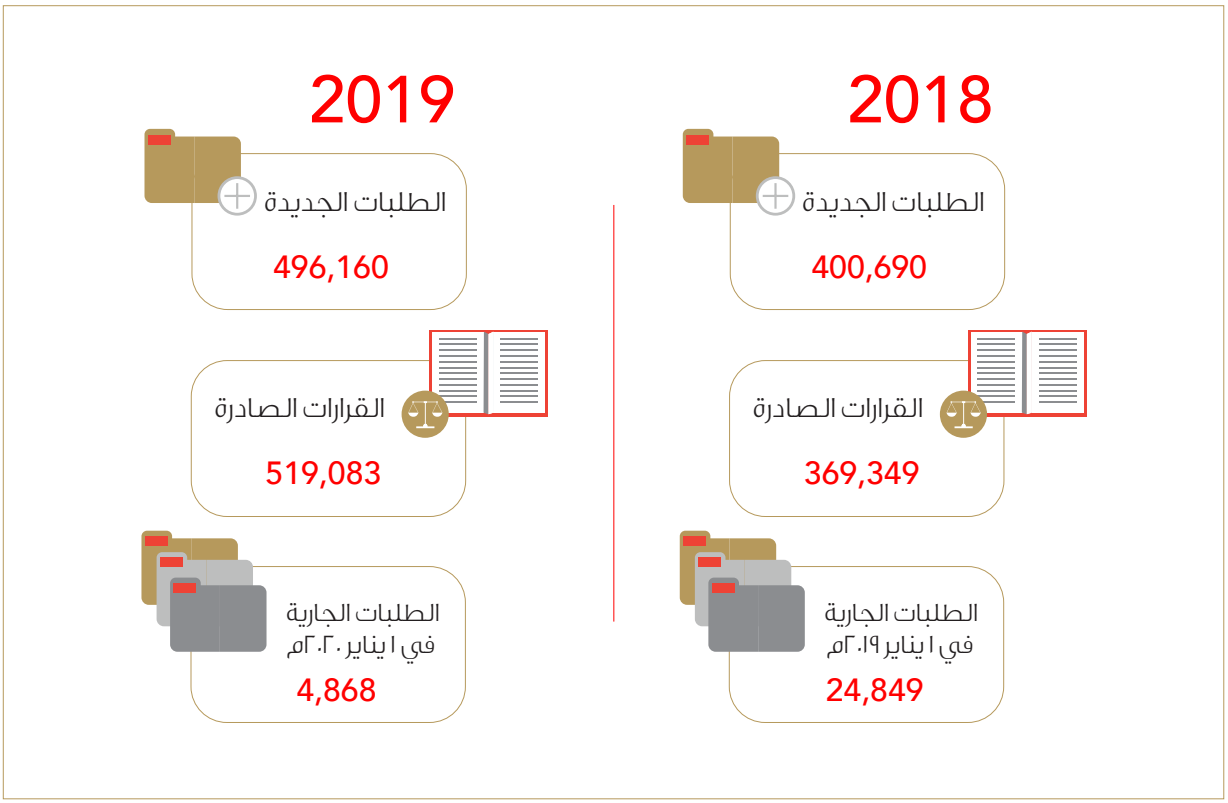

مشروع قضاة المستقبل

نظم المجلس الأعلى للقضاء مشروع قضاة المستقبل في نسخته الثانية، وهو مشروع وطني يواكب تطلعات النهج الاصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة - عاهل البلاد المفدى، وهو خطوة متقدمة لضمان بيئة قضائية عادلة تضمن حماية التنمية الاقتصادية 2030، كما أن الرؤية المستقبلية للسلطة قضائية هي وجود قضاء كفء وسريع مستجيب لاحتياجات المجتمع ومواكب لتطوراته.

ويهدف هذا المشروع إلى الاستقطاب الكفاءات القانونية في مملكة البحرين وفق معايير وأسس معينة، ورفدهم بالمهارات والقدرات التي تؤهلهم للوصول إلى سدة القضاء في إطار رؤية المجلس لسمات عضو السلطة القضائية المتميز وصولا إلى العدالة الناجزة.

وقد تم إعداد خطة شاملة وبرامج تدريبية وورش عمل بعد نجاح المشروع في نسخته الأولى عام 2014 الذي أسفر عن تعيين 10 قضاة (٤ نساء و ٦ رجال) بموجب الأمر الملكي رقم (18) لسنة2016 رقم (48) لسنة 2016، والذي نال إشادة دولية بما تميز به في طريقة الاختيار والتدريب حيث انعكست مخرجاته بصورة إيجابية في أداء المحاكم.

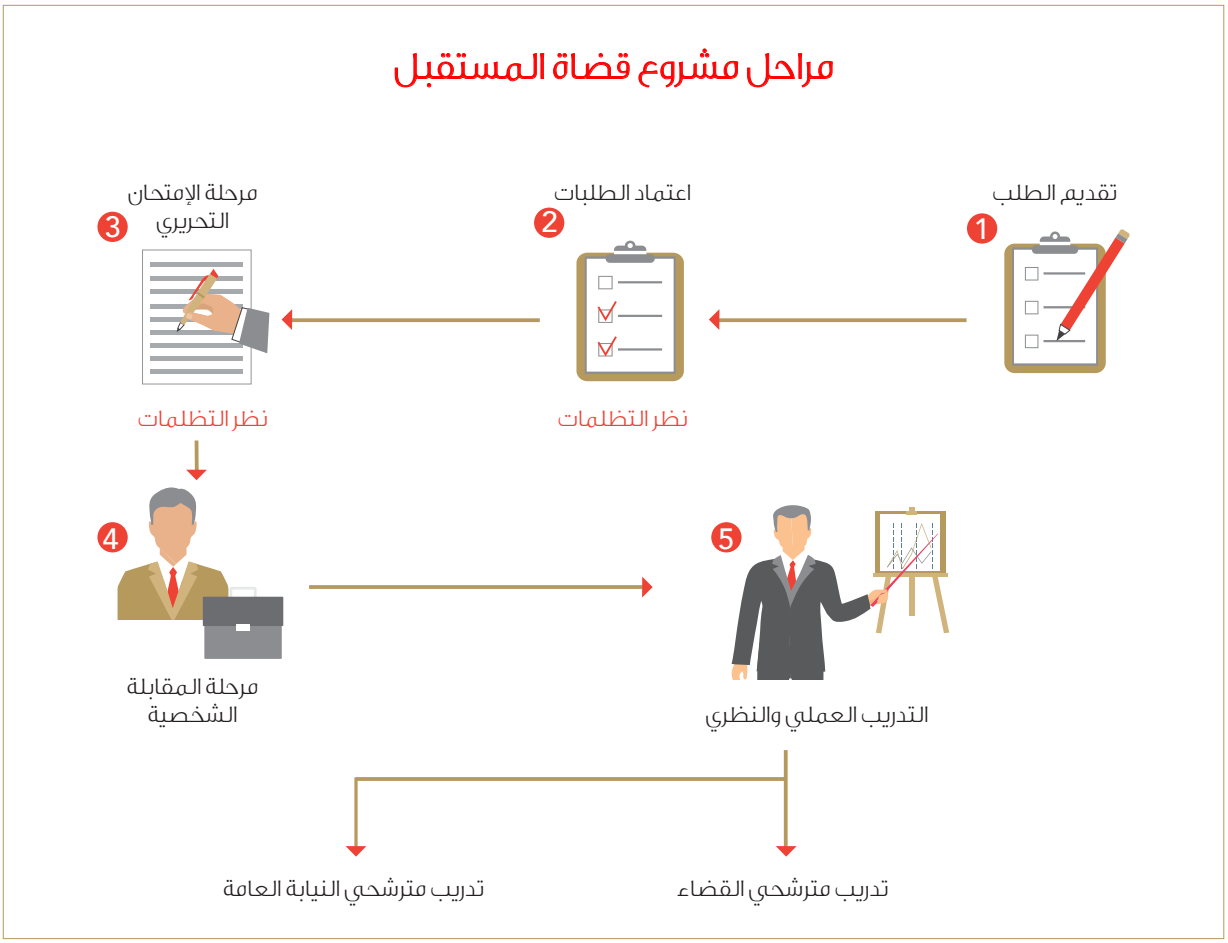

المشاريع التي تم تنفيذها في المنظومة القضائية

العقوبات والتدابير البديلة

يهدف قانون العقوبات والتدابير البديلة رقم (18) لسنة 2017 إلى إعادة وتقويم الشخص مرتكب الجريمة، وخلق شخص فعال من خلال تكليفه بأحد أعمال خدمة المجتمع بدلاً من سجنه.

النصاب الانتهائي

نص المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يكون حكم المحكمة الصغرى في جميع الأحوال انتهائيًا إذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز ألف دينار.

إعادة التنظيم والإفلاس

يهدف قانون إعادة التنظيم والإفلاس رقم (22) لسنة 2018 إلى حماية أصول التفليسة وإدارتها والحفاظ على مصالح جميع الدائنين، وإعادة تنظيم الديون وتجنب تصفية أصول المدين كلما كان ذلك ممكنًا، وإتاحة إمكانية استمرار عمله وتعديل أوضاعه.

الوساطة في تسوية المنازعات

نص المرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2019 بشأن الوساطة لتسوية المنازعات على اعتماد نظام الوساطة في الدعاوى المدنية والجنائية والشرعية قبل نظرها قضائيًا، بما يعزز من تطبيق الوسائل البديلة لتسوية المنازعات.

إدارة دعاوى المطالبات الصغيرة إلكترونيًا

يهدف قرار وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الإلكترونية رقم (83) لسنة 2019 بتحديد أنواع المطالبات الصغيرة التي تتم إدارتها بالوسائل إلى توسيع نطاق دعاوى المطالبات الصغيرة التي تدار إلكترونيًا بشكل كامل، الذي يشمل كلًا من مطالبات شركات الاتصالات، وهيئة التأمينات الاجتماعية، وهيئة الكهرباء والماء وهيئة تنظيم سوق العمل، ورسوم الرعاية الصحية، وبطاقات الائتمان، والقروض البنكية.

نظام جديد لإدارة الجلسات

تطبيق نظام جديد لإدارة الجلسات يرتبط بشكل أساسي بتحديد مدد التأجيلات، يتضمن عدم تأجيل جلسات نظر الدعوى أمام المحاكمة أكثر من ثلاثة أسابيع باستثناء بعض الأسباب المحددة ومنها سبب انتداب الخبراء، وكذلك عدم تكرار تأجيل الدعوى أكثر من مرة لذات السبب.

إعادة تنظيم الإجازة القضائية

اعتماد خطة لاستمرار عمل محاكم التنفيذ والمحكمة الكبرى التجارية ولجنة المنازعات الإيجارية على مدار السنة.

التوسع في إدارة المحاكم إلكترونيًا

شهد القطاع العدلي إطلاق مجموعة واسعة من الخدمات الإلكترونية التي تهدف إلى رفع مستوى أداء الجهاز المعاون للقضاء، ودعم سرعة الفصل في الدعاوى، وتيسير الخدمات أمام المتقاضين، وذلك عبر تنفيذ خطة تدريجية تُمهد للتوسع في أتمتة المحاكم بجميع درجاتها، للوصول إلى نظام إلكتروني متكامل والاستغناء عن التعامل الورقي وذلك بدءًا من رفع الدعوى حتى تقديم الطلبات والمذكرات والوكالات مع إمكانية الاستفسار عنها، ووصولًا إلى فتح ملف التنفيذ وتقديم الطلبات ودفع المستحقات.

تطبيقات نظام إدارة الدعوى

مكتب إدارة الدعوى المدنية والتجارية

أنشئ مكتب إدارة الدعوى المدنية والتجارية في عام 2018 بموجب القانون رقم (18) لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية، ويختص المكتب بتحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة وسرعة الحكم فيها. ويكمن الهدف من استحداث نظام إدارة الدعوى، في تطوير العمل القضائي وتحقيق العدالة الناجزة من خلال تيسير إجراءات التقاضي وتقصير أمده وتسريع الفصل في الدعاوى، حيث يتولى مكتب إدارة الدعوى القيام بالجانبين الإجرائي والإداري في الدعاوى طبقًا لجدول مواعيد وآجال محددة، في حين تتمكن محكمة الموضوع من التركيز في الفصل في الدعاوى بتطبيق القانون على المعطيات والوقائع المحصورة في الملف ومذكرات وطلبات الخصوم.

يذكر أن القانون رقم (18) لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية، نص على إنشاء مكتب لتحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة يسمى «مكتب إدارة الدعوى» ويشكل من رئيس لا تقل درجته عن قاضٍ بالمحكمة الكبرى المدنية يتولى الإشراف على عمل المكتب، وعدد كافٍ من الأعضاء من القضاة والقانونيين والفنيين، ويلحق بالمكتب عدد كافٍ من الموظفين.

ادارة الدعوى العمالية

وضع المشرع البحريني ضمانات قضائية واضحة في مجال حماية حقوق العامل و صاحب العمل و يظهر ذلك من خلال تيسير المشرع لإجراءات التقاضي على العامل وسرعة الفصل في الدعاوى الخاصة بالحقوق العمالية أعمالا لما أكدته الاتفاقيات الدولية والعربية في كفالة حق التقاضي بصورة ميسرة للعمال. وبتاريخ 26 يوليو من عام 2012 تم استحداث نظام إدارة الدعوى العمالية بعد صدور القانون رقم 36 لسنة 2012 بإصدار قانون العمل. والذي نص في المادة 120 منه على إنشاء مكتب إدارة الدعوى العمالية لتحضير الدعاوى العمالية وتهيئتها للمرافعة ويكون تشكيل المكتب من رئيس بدرجة قاضٍ بالمحكمة الكبرى المدنية يتولى الإشراف على عمل المكتب وعدد كاف من الأعضاء من قضاة المحكمة الصغرىً المدنية.

غرفة البحرين لتسوية المنازعات

تختص غرفة البحرين لتسوية المنازعات بالفصل في المنازعات التي ينعقد الاختصاص بنظرها في الأصل لمحاكم البحرين أو لأي هيئة ذات اختصاص قضائي فيها متى ما زادت قيمة المطالبة على 500 ألف دينار، وتشمل المنازعات الناشئة بين المؤسسات المالية المرخص لها بموجب أحكام قانون مصرف البحرين المركزي، أو بينها وبين غيرها من المؤسسات والشركات الأخرى والأفراد، وكذلك المنازعات التجارية الدولية، كما تختص بنظر المنازعات التي يتفق الأطراف كتابة على تسويتها عن طريقها بما في ذلك الوساطة والتحكيم.

وتتم إدارة قضايا الغرفة من قبل مدير الدعوى، وذلك من لحظة الإيداع إلى إغلاق القضية. وتشمل واجبات مدراء الدعاوى تحديد المواعيد، وتنظيم أوقات الاجتماعات لتبادل جميع أوراق القضية ومذكراتها، وتنظيم عملية تقديم جميع الوثائق لهيئة التحكيم، وتنظيم طلبات البينات، والإشراف على التبليغات.

نتائج أعمال التفتيش والإشراف القضائيين
في العام القضائي 2018 - 2019

أقر المجلس الأعلى للقضاء نظام عمل جديد للتفتيش القضائي يرتكز حول معايير أداء القضاة والمهارات المطلوب توافرها في القاضي التي على أساسها يتم تقييمه.

تتضمن مؤشرات الأداء الكمي خلال العام القضائي من حيث عدد القضايا المتداولة أمام القاضي، التي حسمت عن طريق قياس معدل عمر القضية ومتوسط عدد الجلسات والاستئنافات.

كما أصدر المجلس الأعلى للقضاء قرارا بتشكيل هيئة الإشراف القضائي على العمل في المحاكم بهدف السعي نحو تحسين الأداء بالتعاون مع قضاة المحاكم والتواصل مع التفتيش القضائي بهذا الشأن، واقتراح البرامج التدريبية اللازمة لتنمية القدرات العلمية والعملية.

78 عدد تقارير إدارة التفتيش القضائي بشأن الشكاوى الواردة

404 عدد الشكاوى الواردة على للإشراف القضائي

إحصائية التدريب القضائي المستمر للعام القضائي 2018 - 2019

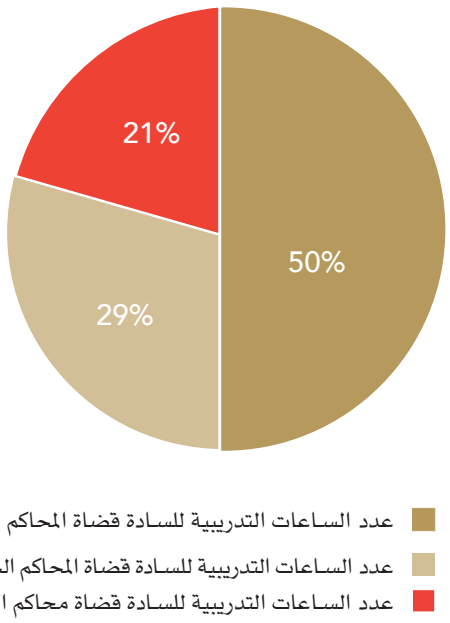

التدريب المستمر	2767
البرامج التدريبية وعددها خلال الفترة 2018 - 2019	
عدد البرامج التدريبية المدنية	
عدد البرامج التدريبية	عدد ساعات التدريب
19	1389
عدد البرامج التدريبية الجنائية	
عدد البرامج التدريبية	عدد ساعات التدريب
12	810
عدد البرامج التدريبية الشرعية	
عدد البرامج التدريبية	عدد ساعات التدريب
8	568
المجموع	
39	2767

مكتب خدمات المتقاضين

يقوم مكتب خدمات المتقاضين بتقديم المساعدة القانونية وبيان الإجراءات القضائية اللازمة للمراجعين، والمساهمة في تسهيل الإجراءات القضائية لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي والأجانب، والتنسيق والمتابعة مع الموظف المختص أو الجهة المختصة من أجل إتمام الإجراءات القضائية اللازمة، وتلقي المقترحات والملاحظات، ومساعدة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة على إنجاز وتسهيل معاملاتهم، ومساعدة المراجعين على استخدام الخدمات الإلكترونية عن طريق جهاز الخدمة الذاتية.

تقرير عمل مكتب خدمات المتقاضين
للعام القضائي 2018 - 2019

أولاً: تقديم الخدمة بواسطة

مكتب المتقاضين	الخط الساخن
8070	320

ثانيًا: خدمات الإجراءات القانونية

الدعاوى المدنية	الدعاوى التجارية	المنازعات الإيجارية	محاكم التنفيذ	الدعاوى الجنائية	الدعاوى الشرعية	الدعاوى العمالية	المجموع
4,524	14	242	792	246	140	105	6,063

ثالثًا: خدمات الإجراءات القانونية

البحث عن المحاكم أو الأقسام	موقع تقديم شكوى	الاستعلام عن المحكمة أو الموعد	خدمات متنوعة	المجموع
1,248	41	865	103	2,257

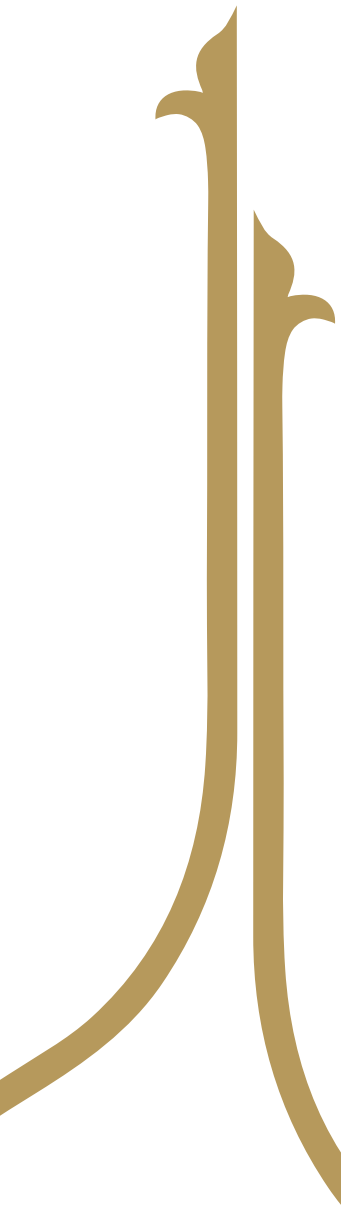

www.sjc.bh

sjc-pr@sjc.bh

+973 17 11 55 55

sjc_bh